

Distr.: General
26 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 15:00

الرئيس: السيد مورين (أوروغواي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

20-13007 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:10.

تنظيم العمل (A/C.5/75/1؛ A/C.5/75/L.1)

المتعلق بإجراءات عقد الجلسات. ووجه الانتباه أيضا إلى القرار 313/72 الذي كررت فيه الجمعية العامة تأكيد دعوتها الرؤساء، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها الوقت المتاح للمناقشة ضيقا جدا، إلى النظر في التوصية بإعمال مبدأ "البروتوكول محل احترام من الجميع" الذي يشجّع المشاركون بمقتضاه على تجنب إيراد العبارات البروتوكولية النمطية في كلماتهم.

4 - وتابع قائلا إنه ينبغي بذل جهود لخفض عدد القرارات المتخذة، وألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام، ما لم تكن تلك التقارير ضرورية جدا لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلتها النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وأن تكون عملية. وينبغي للجان الرئيسية أن تكتفي بالإحاطة بتقارير الأمين العام أو الهيئات الفرعية التي لا تتطلب قراراً، وينبغي ألا تناقش أو تتخذ قرارات بشأنها ما لم يطلب منها ذلك تحديداً.

5 - وأردف قائلا إن المبادرين بتقديم المقترحات التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية ينبغي أن يضعوا جدولاً زمنياً في مرحلة مبكرة مع رئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من أجل ضمان الامتثال التام للمادة 153 من النظام الداخلي. وينبغي تحديد موعد نهائي ملزم لا يتجاوز 1 كانون الأول/ديسمبر لتقديم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها هذه الآثار إلى اللجنة الخامسة.

6 - السيدة أوستن (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إنها على ثقة من أن برنامج عمل اللجنة سيُعَدّل خلال الدورة بحيث يعكس التقدم المحرز في العمل وأولويات اللجنة، فضلاً عن الحالة الصحية العامة السائدة. ورأت أنه على الرغم من استمرار الجائحة، فإن الحالة في نيويورك تحسنت بما فيه الكفاية لإتاحة العودة الجزئية إلى العمل كالمعتاد. وأشارت إلى أن المجموعة ترحب باستئناف الجلسات الرسمية وتوفير المحاضر الموجزة، ولكنها تشعر بخيبة أمل لعدم توفير خدمات الترجمة الشفوية أثناء المشاورات غير الرسمية. ومن المؤسف أن عددا من التقارير المهمة لا يزال معلقاً، فهذه التأخيرات تقوّض عمل اللجنة. واعتبرت أنه ينبغي اتخاذ خطوات عملية لضمان إصدار التقارير بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب.

7 - وأضافت قائلة إن اللجنة ستتداول في الدورة الحالية مسائل حاسمة، بما في ذلك الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ويجب أن يكون مستوى الموارد الذي توافق عليه الجمعية العامة متناسباً مع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف لضمان

1 - الرئيس: أشار إلى أن الجمعية العامة، في مقرها 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020، المعنون "إجراء بشأن اتخاذ قرارات الجمعية العامة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)" أذنت لرئيس الجمعية العامة، في الحالات التي يرى فيها أن عقد جلسة عامة للجمعية العامة أمر غير ممكن من الناحية العملية بسبب الجائحة، بأن يعمّم مشاريع المقترحات على جميع الدول الأعضاء في إطار الموافقة الصامتة (إجراء عدم الاعتراض)، وقررت أنه إذا لم يتم الإعراب عن أي اعتراض، ينبغي اعتبار المقترح معتمداً، وينبغي أن تحيط الجمعية علماً بالمقرر في جلستها العامة الأولى التي تعقد بعد وقف التدابير الاحترازية متى سمحت الظروف بذلك. وبناء على ذلك، أحاطت الجمعية العامة علماً في مقرها 571/74، في جلستها العامة الثانية والستين المعقودة في 3 أيلول/سبتمبر 2020، بالقرارات والمقررات، بما فيها تلك التي أوصت باتخاذها اللجنة الخامسة خلال الجزئين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، والتي اعتمدت بموجب الإجراء المبين، في الفترة بين آذار/مارس وآب/أغسطس 2020.

2 - ودعا الرئيس الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الذي وُضع على أساس بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة (A/C.5/75/1)، ومذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق ذات الصلة (A/C.5/75/L.1). وأشار إلى أن قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق ستصدر للجزئين الأول والثاني من الدورة المستأنفة. وأعرب عن رغبته في التذكير بأن الجمعية العامة قد أيدت في جلستها العامة الثانية المعقودة في 18 أيلول/سبتمبر 2020 التوصيات التي قدمها المكتب في تقريره الأول (A/75/250)، وطلبت إلى كل لجنة من اللجان الرئيسية، فيما يتعلق تحديداً بترشيد الأعمال، مواصلة مناقشة أساليب عملها.

3 - وأضاف قائلا إن اللجنة الخامسة ينبغي أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول 11 كانون الأول/ديسمبر 2020. وينبغي أن تبدأ الجلسات في تمام الساعة 10:00، وأن تُرفع بحلول الساعة 18:00. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، تم التخلي عن شرط حضور ربع عدد الأعضاء على الأقل لإعلان افتتاح الجلسة والسماح ببدء المناقشة. وأشار إلى أن المكتب وجه الانتباه في تقريره إلى المواد 99 (ب) و 106 و 109 و 114 و 115 من النظام الداخلي

تنفيذها تنفيذًا كاملاً وفعالاً. وأشارت إلى أن المجموعة تكرر موقفها الثابت الذي يفيد بأن الولايات يجب أن تحدّد مقترحات الميزانية وليس العكس. وفي حين تعترف المجموعة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية في خضم الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، فإنها تلاحظ أن الاشتراكات غير المسددة والأنصبة المقررة لحفظ السلام تجاوزت 5.1 بلايين دولار في نهاية أيلول/سبتمبر، ومعظم هذا المبلغ مستحق على دولة عضو واحدة. وأشارت إلى أن المجموعة تحث جميع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها بالكامل وفي حينها ودون شروط؛

11 - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من بعض التحسن، فإن التأخر في إصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية لا يزال مشكلة متكررة. والمجموعة على ثقة من أن هذه المسألة سوف تُدرس بجدية، بغية إزالة عقبة رئيسية تعوق عمل اللجنة وتعرقل المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء. وأشار إلى أن المجموعة تدعو إلى تقديم جميع التقارير المتبقية، ولا سيما تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 في إطار الباب 11، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والباب 36، الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، والتقارير المتصلة بالتقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، التي تصدر على سبيل الأولوية.

12 - وتابع قائلاً إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على تمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة، نظراً لدورها في صون السلام والأمن العالميين، وتتطلع إلى التوصل إلى قرار من شأنه أن يتيح تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة. ومن البنود الأخرى ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمجموعة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021؛ وتقارير مجلس مراجعي الحسابات والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمة الخاصة بتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون؛ وحالة تنفيذ إصلاح ركيزة السلام والأمن والإصلاح الإداري في الأمم المتحدة؛ وتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ والتشديد وإدارة الممتلكات.

13 - ومضى يقول إن المجموعة تكرر تأكيد موقفها الثابت الذي يفيد بأن الولايات يجب أن تحدّد مقترحات الميزانية وليس العكس. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة ملتزمة بكفالة اعتماد موارد كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل الأمم المتحدة). ومن المهم أيضاً تخصيص موارد كافية للبرامج الفرعية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لم تمول بشكل ملائم في الماضي، وذلك من أجل تيسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

8 - وتابعت قائلة إن المجموعة ستشارك بنشاط في مداوات اللجنة بشأن بنود ومسائل أخرى في جدول الأعمال، بما في ذلك استعراض تنفيذ إصلاح ركيزة السلام والأمن، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الإداري، والتشديد وإدارة الممتلكات، ونموذج التمويل لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، ونظام الأمم المتحدة الموحد، ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ونظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد، وإقامة العدل. وستولي المجموعة أيضاً اهتماماً كبيراً للمداوات المتعلقة بتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، وجدول الأنصبة المقررة، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتقديرات المنقحة والمسائل التي تتطوي على آثار في الميزانية البرنامجية، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

9 - ومضت تقول إن النظر في الميزانية على أساس سنوي يفرض قيوداً زمنية إضافية على إجراء مناقشة مستفيضة لبنود أخرى من جدول الأعمال. وأشارت إلى أن المجموعة ملتزمة بالتغلب على هذا التحدي وهي على ثقة من أن اللجنة ستكرس وقتاً كافياً لكل بند من بنود جدول الأعمال. واختتمت كلامها بالقول إن المجموعة تؤكد من جديد التزامها بالعمل في الإطار الزمني المحدد لبرنامج العمل، وتشدد على أهمية المداوات المفتوحة والشفافة والشاملة.

10 - السيد تراوري (مالي): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن التعديلات المبتكرة في أساليب العمل، التي كانت ممكنة بفضل المرونة التي أظهرها أعضاء اللجنة والمساعدة المقدمة من مختلف إدارات الأمم المتحدة، مكنت اللجنة من إنجاز أعمالها بنجاح خلال الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، على الرغم من الجائحة. وأشار إلى أن المجموعة على ثقة من أن أوجه القصور والتحديات التي ووجهت خلال الجزأين الأول والثاني من الدورة

- 14 - واستطرد قائلاً إن المجموعة تؤكد أهمية الانتهاء على وجه السرعة من البند المتعلق بجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، ولا سيما طلبات الإعفاء بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تمكين الدول الأعضاء المعنية من المشاركة الكاملة في أعمال الجمعية العامة. وكرر تأكيد موقف المجموعة الثابت الذي يفيد بأن المفاوضات ينبغي أن تجري بطريقة شاملة وشفافة وأن تُختتم ضمن الإطار الزمني المحدد لبرنامج العمل.
- 15 - السيد غفور (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الجائحة يمكن أن تشجع الدول الأعضاء على أن تصبح أكثر انعزالية وانطوائية، ولذلك كان مشجعاً أن نسمع العديد من قادة العالم يعربون عن التزامهم القوي بتعددية الأطراف خلال المناقشة العامة. وفي حين نكتسي التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء طابعاً أكثر عالمية وتربطاً من أي وقت مضى، فإن تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد يمثلان أمرين أساسيين.
- 16 - وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء يجب أن تدعم الأمم المتحدة وأن تهيئها للنجاح عن طريق ضمان امتلاكها موارد مالية كافية. وأشار إلى أن الجائحة أدت إلى تعطيل اقتصادات العديد من الدول الأعضاء، ومن المفهوم أن الدول التي تأثرت اقتصاداتها بشكل غير متناسب قد تكون بصدد مواجهة صعوبات في دفع اشتراكاتها. ولذلك من المهم أن تسدد الدول الأعضاء القادرة على الدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وإلا فإن الأمم المتحدة ستواجه خطر عدم امتلاك الموارد التي تحتاجها للاضطلاع بولاياتها.
- 17 - وتابع قائلاً إن الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والجائحة تتيحان فرصة للتفكير في كيفية تحسين فعالية المنظمة. وأشار إلى أن بعض الدول الأعضاء ما زالت تمتنع عن سداد اشتراكاتها، على الرغم من قدرتها على الدفع، مما أدى إلى مواجهة صعوبات في السيولة لسنوات. ويجب على المنظمة أن تجد طريقة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المسألة، دون أن تتقل العبء بشكل غير عادل إلى الدول النامية. وأشار إلى أن الرابطة تتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن الحالة المالية للأمم المتحدة، بما في ذلك الآثار المالية الفورية والطويلة الأجل المترتبة على الصحة المالية للمنظمة من جراء الجائحة. واختتم كلامه بالقول إن الرابطة ستولي اهتماماً وثيقاً لمداولات اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الإداري، والتشييد وإدارة
- الممتلكات، والبعثات السياسية الخاصة، وطلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا.
- 18 - السيدة بيرسفيل (سويسرا): تكلمت أيضاً باسم ليختنشتاين فقالت إنه يتعين تهنئة أعضاء اللجنة وأمانتها على ريادة المفاوضات الافتراضية وعلى اختتامهم بنجاح الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، على الرغم من الجائحة.
- 19 - وأضافت قائلة إن فيروس كوفيد-19 يمثل تحدياً حقيقياً للأمم المتحدة، ولا سيما في العمليات الميدانية، وإن دعم الدول الأعضاء أمر حاسم لكفالة تمكن المنظمة من تنفيذ ولاياتها. وأشارت إلى أن الوفدين قلقان من أزمة السيولة الجارية، التي ظهرت في وقت أبكر مقارنة بالسنوات السابقة، والتي تتسم بخطورة أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة. ومع استمرار نقشي الجائحة، وتحويل عدد لا يحصى من الناس على دعم الأمم المتحدة، من المهم ضمان أن تكون لدى المنظمة موارد مالية كافية. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد لضمان استمرارية عمليات الأمم المتحدة.
- 20 - وتابعت قائلة إن الوفدين يرحبان بالإصلاحات التي اعتمدت حتى الآن، ويتطلعان إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الإداري وإصلاح ركيزة السلام والأمن. ومع ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود، وستتظر الوفود في مقترحات إضافية ترمي إلى تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها.
- 21 - ومضت تقول إن الأمم المتحدة تحتاج، من أجل تحقيق أهدافها، إلى ركيزة قوية لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن وجود ركيزة قوية لحقوق الإنسان أن يساعد أيضاً في منع نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم تعزيز السلام والأمن. ولذلك فإن الوفدين ملتزمان بكفالة تخصيص الموارد اللازمة لتمويل جميع الولايات المتعلقة بركيزة حقوق الإنسان تمويلاً كاملاً. ورحب الوفدان أيضاً بالنتائج التي توصل إليها الاستعراض الأخير لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وقد أيدوا توفير التمويل الكافي لصكوك حقوق الإنسان.
- 22 - واستطردت قائلة إن إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة هي ضمان المساءلة. وأشارت إلى أن الوفدين أعربا عن اعتقادهما الراسخ بأنه يجب مساءلة مرتكبي أخطر الجرائم، ولذلك فهما يرحبان بتوفير

العادية. والواقع أن أساليب العمل الجديدة التي اعتمدها اللجنة في آذار/مارس 2020 نتيجة لهذه الجائحة أدت إلى تحسين عمل اللجنة وجعلت إجراءاتها أكثر كفاءة. ويجب ثالثاً أن تستخدم اللجنة الوقت المخصص لها بحكمة وكفاءة. ويجب تجنب الازدواجية. ويجب أن تقاوم اللجنة إغراء التدخل في أدق تفاصيل الإدارة وأن تواصل تحسين ممارساتها. واختتم كلامه بالقول إن الأولوية الرئيسية ينبغي أن تكون اختتام المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 في الوقت المناسب.

27 - السيدة نورمان - شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يثني على الأمانة العامة لاستفادتها من التكنولوجيا بنجاح بغية ضمان استمرارية الأعمال أثناء الجائحة. وعلى الرغم من التحديات التي تطرحها طرائق العمل الافتراضية الجديدة، تمكنت اللجنة الخامسة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحاسمة خلال الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة.

28 - وأضافت قائلة إن الدورة الحالية هي فرصة مهمة لدراسة عمل الأمانة العامة ونتائج الإصلاحات التي نفذت لتحسين فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها في مجالات الإدارة والسلام والأمن والتنمية. وأشارت إلى أن وفد بلدها تسره رؤية الإصلاح يترسخ في أماكن أخرى من المنظمة، بما في ذلك الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وأنه يتطلع إلى إقرار التوصيات التي تكفل موازنة هيكل إدارة مجلس الصندوق المشترك مع أفضل الممارسات العالمية.

29 - وتابعت قائلة إن من المسائل المهمة الأخرى المعروضة على اللجنة تعزيز تدابير الرقابة والشفافية، التي تمثل أمراً ضرورياً لضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود وقادرة على الاستجابة للاحتياجات وتحقيق النتائج، وكذلك الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وفي حين أن الميزانية المقترحة ثابتة نسبياً بالمقارنة مع ميزانية عام 2020، فقد حدثت بعض التغييرات المهمة التي تستحق الاستعراض. وأشارت إلى أن وفد بلدها سيسعى إلى ضمان أن تكون الطرق الجديدة في العمل وتنفيذ الولايات مترسخة بقوة في الميزانية وسيواصل السعي إلى تحسين شفافية الميزانية والمساءلة والإبلاغ عن الأداء. واختتمت كلامها بالقول إن اللجنة الاستشارية قدمت بعض التوصيات الجريئة، التي يميل وفد بلدها إلى تأييد بعضها، من قبيل إدراج تقديرات إرشادية تتعلق بمشاريع التشييد الرئيسية في الميزانية البرنامجية، وتوصيات أخرى يساور وفد بلدها بعض القلق إزاءها، من قبيل التدخل في أدق تفاصيل معدلات الشواغر.

التمويل الكافي لآليات التحقيق المستقلة. ورأت أن المساءلة داخل المنظمة ذاتها أمر حاسم أيضاً، وأن الوفود ملتزمة بدعم وتعزيز مهام الرقابة في الأمم المتحدة.

23 - وأضافت قائلة إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ليست فقط مشروعاً لحفظ التراث فحسب، بل هي أيضاً استثمار في تعددية الأطراف من شأنه أن يجعل المكتب أكثر حداثة وفعالية وكفاءة. وعلى الرغم من أن الجائحة سيكون لها دون شك أثر على المشروع، يتواصل إحراز التقدم. واختتمت كلامها بالقول إن الوفدين يشكران الدول الأعضاء على التزامها بدعم المشروع.

24 - السيد كاميلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء حالة السيولة في الأمم المتحدة، الأمر الذي يؤثر على تنفيذ ولاياتها. ورأى أن إيجاد حلول للآزمة هو مسؤولية مشتركة بين الجميع. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

25 - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى بناء منظمة أفضل وأكثر استجابة، وإصلاح ركائزها الثلاث من أجل جعل الأمم المتحدة أكثر سرعة في الأداء وأكثر مرونة وتركيزاً على الميدان. وفي ظل الجائحة المستمرة التي تضاعف الأمم المتحدة موضع اختبار، أثبتت الهياكل الجديدة التي تم اعتمادها أنها مرنة وقابلة للتكيف، وبذلك أدت إلى التحقق من صحة المفاهيم التي يقوم عليها الإصلاح الإداري. ولا بد من مواصلة جهود الإصلاح من أجل تعزيز أهمية الأمم المتحدة. ورأت أن العالم بحاجة إلى تنشيط النظام المتعدد الأطراف، ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا استثمر فيه المجتمع الدولي بأسره وإذا كانت الظروف مؤاتية للتعاون.

26 - وتابع قائلاً إنه ينبغي تطبيق بعض المبادئ العامة على أعمال اللجنة، فينبغي أولاً إصدار جميع الوثائق في الوقت المحدد بجميع اللغات الرسمية. وفي حين يعترف الاتحاد الأوروبي بالقيود التي تفرضها الجائحة والضغط المفروض على خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، فإن تعدد اللغات هو المفتاح لضمان الشمول والشفافية ومساعدة اللجنة على تحقيق نتائج ناجحة. وينبغي ثانياً أن يكون من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء خلال ساعات العمل

- 30 - السيد داي بينغ (الصين): قال إن تفشي فيروس كوفيد-19 هو اختبار للعالم بأسره. وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة التي تواجه تعددية الأطراف، فقد أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بهذا المبدأ خلال المناقشة العامة والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وستواصل الصين نفسها ممارسة تعددية الأطراف وستواصل مشاركتها بنشاط في إصلاح وتطوير نظام الحوكمة العالمية. وستواصل دعم النظام الدولي الذي يتمحور حول الأمم المتحدة، والنظام الدولي الذي يقوم على القانون الدولي والدور المركزي للمنظمة في الشؤون الدولية.
- 31 - وأضاف قائلاً إن إدارة الأمم المتحدة تستند إلى الموارد المالية. وينبغي أن تلتزم اللجنة بميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة، وأن تنفذ الولايات الواردة في قرارات الجمعية العامة، وأن تواصل السعي إلى تحسين الفعالية والكفاءة. وذكر أن وفد بلده يحث جميع الدول الأعضاء على العمل معاً بروح من التعاون والتشاور والعمل البناء والتسوية وتوافق الآراء. واعتبر أن الحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة تبتعث على القلق. وأشار إلى أن الأمين العام بعث بعدة رسائل إلى الدول الأعضاء يعرب فيها عن قلقه. ومن مجموع المبلغ غير المسدد البالغ 5,1 بلايين دولار، كان مبلغ 3,25 بلايين دولار مستحقاً على دولة عضو واحدة. وأفاد بأن وفد بلده يدعو الدول الأعضاء، ولا سيما كبار المساهمين، إلى الوفاء بالتزاماتهم المالية بالكامل وفي حينها ودون شروط. وينبغي للدول الأعضاء أن تترجم وعودها إلى أفعال وأن تكفل قدرة الأمم المتحدة على مواصلة تنفيذ ولاياتها.
- 32 - وتابع قائلاً إن اللجنة ستنتظر في عدة بنود مهمة خلال الدورة الحالية، بما في ذلك تخطيط البرامج، والميزانية البرنامجية لعام 2021، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح ركيزة السلام والأمن وإصلاح الإدارة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات. ويرى وفد بلده أن تخطيط البرامج ينبغي أن يحترم المبدأ الذي يستند إلى الدول الأعضاء وأن يراعي المصالح والتطلعات المعقولة للدول الأعضاء. وينبغي الإبقاء على الميزانية البرنامجية عند مستوى معقول، وينبغي استثمارها في التنمية في المقام الأول. وينبغي أن تحسن الأمانة العامة أداء الميزانية، وأن تعزز الرقابة الداخلية، وأن تكفل إدارة أموال دافعي الضرائب وإنفاقها بشكل جيد. وينبغي للأمانة العامة، في تنفيذها لتدابير إصلاح الإدارة والسلام والأمن، أن تتقيد بالولايات المحددة في القرارات ذات الصلة وأن تحترم آراء الدول الأعضاء. واختتم كلامه قائلاً إن وفد بلده يؤيد وجود نموذج فعال للإدارة وتقديم الخدمات من أجل التصدي
- للجائحة، وتعزيز الوفورات في التكاليف وتحسين الكفاءة، ويثق في قدرة مجلس مراجعي الحسابات على مراجعة حسابات الأمم المتحدة على نحو كامل ومستقل.
- 33 - السيدة أو هيونجو (جمهورية كوريا): قالت إنه في ضوء التحديات الجديدة التي تواجه الأمم المتحدة، بما في ذلك فيروس كوفيد-19، فإن توفير الموارد المالية المناسبة أمر حاسم. ومع ذلك، من المهم أيضاً إدارة تلك الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والمساءلة. ولم تأخذ الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 في الاعتبار الآثار المالية الناجمة عن الجائحة، إذ تم الانتهاء من إعداد الميزانية المقترحة في بداية تفشي فيروس كوفيد-19. وفي حين قد يستغرق تقييم هذه الآثار بالكامل وقتاً، فإن وفد بلدها يعتقد أن تأثير الجائحة ينبغي أن يناقش خلال الدورة الحالية وأن ينعكس في ميزانية عام 2021 قدر الإمكان، استناداً إلى أحدث المعلومات المتاحة. وفي هذا الصدد، يتوقع وفد بلدها أن يتلقى من الأمانة العامة في الوقت المناسب معلومات مستكملة عن الأثر المالي للجائحة.
- 34 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يؤيد الإصلاح الإداري الجاري. وأشارت إلى أن الجائحة تدرك الدول الأعضاء بالحاجة إلى مزيد من المرونة وسرعة الأداء في منظومة الأمم المتحدة. واعتبرت أن الجدوى من شكل الميزانية السنوية أصبحت واضحة أكثر من أي وقت مضى، وينبغي لجميع المعنيين مضاعفة جهودهم لجعل دورة الميزانية السنوية أكثر استقراراً ومدمجة على نحو أفضل في نظام الميزانية. ورأت أن الجائحة تمثل فرصة لاستعراض مبادرة الإصلاح الإداري والاستفادة من تجربة التصدي لفيروس كوفيد-19.
- 35 - وتابعت قائلة إن اللجنة نجحت في تحقيق نتائج ملموسة خلال الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تستفيد اللجنة من هذه التجربة باعتبارها فرصة لاستعراض وتحسين أساليب عملها، بما في ذلك عن طريق الحد من الميل إلى تمديد برنامج العمل إلى ما بعد الوقت المخصص لها وإجراء المفاوضات بعد ساعات العمل العادية.
- 36 - السيد كفالهايم (النرويج): قال إن وفد بلده يؤيد مبادرات الإصلاح التي أطلقها الأمين العام والتي تعمل حالياً على ترشيد عمليات المنظمة وتحديثها وتحسين تنفيذ الولايات وإنجازها على أرض الواقع. وقد أحرز بالفعل تقدم كبير في تنفيذ التغييرات اللازمة. ومع ذلك، فإن العالم يمر بأزمة لم يسبق لها مثيل ستكون بمثابة اختبار

المعلوماتي. وقال إن الوثائق الهامة يجب أن تُصدر بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب.

42 - وأردف قائلاً إن وفد بلده يتطلع إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الإداري. وذكر أن مبادرات الإصلاح الإداري قد اكتسبت زخماً لكنها تحتاج إلى مزيد من العمل لتحقيق إمكاناتها. وأعرب عن تأييد وفد بلده للالتزام الأمين العام بضمان الشفافية والمساءلة.

43 - السيد أشلي (جامايكا): قال إن الأمانة تستحق الثناء على إدارتها لأعمال اللجنة خلال الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة التي تطلبت قدراً كبيراً من التكيف والابتكار نتيجة للجائحة.

44 - وأضاف قائلاً إن مقتضيات سياسة جامايكا الخارجية، بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية، تتماشى مع رؤية المنظمة للتنمية المستدامة التي يمكن تحقيقها على خير وجه من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ويجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بضمان حصول الأمم المتحدة على الموارد اللازمة لكي تعمل بكامل طاقتها. فخلال الدورة الرابعة والسبعين، شهدت المنظمة أزمة سيولة خطيرة، حيث استنفدت، للسنة الثانية على التوالي، جميع الاحتياطات النقدية المتاحة في إطار الميزانية العادية، وذلك على الرغم من تنفيذ تدابير تقشفية. وبغية تخفيض النفقات خلال الربع الأخير من عام 2019، اتخذت تدابير أعادت إلى حد كبير الفعالية التشغيلية للأمم المتحدة وعرقلت تنفيذ الولايات.

45 - وأردف قائلاً مما يبعث على الأسف أن تظل هذه المسائل المتعلقة بالسيولة التي أدت الجائحة إلى تفاقمها قائمةً خلال الدورة الحالية. ولذلك فإن وفد بلده يؤيد تماماً الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع الدول الأعضاء بأن تسدّد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وستسعى اللجنة في غضون الأسابيع المقبلة إلى إحراز تقدم بشأن مسائل رئيسية، من ضمنها الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. ويجب أن تتسق جميع مقترحات الميزانية التي توافق عليها اللجنة مع الولايات التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة.

46 - السيد لام باديبيا (غواتيمالا): قال إن وفد بلده سيولي اهتماماً وثيقاً للمداولات بشأن المسائل التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة، والمسائل المتعلقة بتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونظراً لبرنامج عمل اللجنة الطموح، فإنه سيتعين على الدول الأعضاء أن تتبّع نهجاً بناءً لكي يتسنى اختتام المفاوضات في

حاسم للمنظمة. ولكي تحافظ الأمم المتحدة على أهميتها، يتعين عليها أن تثبت قدرتها على مواصلة تقديم الخدمات إلى من يحتاجون إليها، حتى في خضم جائحة.

37 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وقال إن وفد بلده سيواصل تشجيع الإدارة القائمة على النتائج، لكن تخصيص موارد مالية كافية وتوخي المرونة في تنفيذ الولايات يظلان أمرين حيويين لضمان احتفاظ المنظمة بأهميتها. وينطبق الأمر نفسه على منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وآليات الرقابة، وعمليات حفظ السلام، التي تعاني كلها من نقص التمويل.

38 - وأردف قائلاً إن للجنة دوراً رئيسياً في توجيه المنظمة نحو إرساء ثقافة راسخة قائمة على الشفافية والفعالية والكفاءة. وقد برهنت اللجنة على قدرتها على التكيف، حيث تمكنت خلال الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، رغم اضطرارها إلى عقد اجتماعات افتراضية بسبب الجائحة، من التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل معقدة، وأعرب عن استعداده وفد بلده للعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء مرة أخرى خلال الدورة الحالية.

39 - السيد مانولو (الفلبين): قال إن الموارد المالية هي حجر الأساس في تنفيذ ولايات المنظمة. وقد يكون من الصعب على الدول الأعضاء الأشد تضرراً من الجائحة دفع اشتراكاتها. وبناءً على ذلك، فإن وفد بلده يهيب بالدول الأعضاء التي لديها القدرة على الدفع أن تفعل ذلك بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

40 - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتم التوصل إلى نتيجة إيجابية فيما يتعلق بتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها. ورأى أن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دوراً حاسماً، لكن ترتيبات التمويل الحالية تطرح تحدياً يعرقل قدرتها على العمل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام للتكيف مع ترتيبات العمل الجديدة التي اضطرت إليها بسبب الجائحة، وكذلك مواصلة دعم السلطات المحلية.

41 - وفيما يتعلق بترتيبات العمل في المقر، قال إن وفد بلده يقر بالحاجة إلى اتباع نموذج عمل مختلط. وذكر أن وفد بلده يدرك أن ثمة بعض العراقيل التقنية، منها توافر غرف الاجتماعات، ويأمل أن تُبذل جهود لضمان توفير خدمات الترجمة الشفوية. ورأى أن زيادة استخدام التداول بالفيديو تستدعي اتخاذ تدابير كافية في مجال الأمن

- 51 - وأضاف قائلاً إن الانضباط في الميزانية ضروري لكي تنفذ الأمم المتحدة ولاياتها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والاستدامة. وأعرب عن التزام وفد بلده بإجراء مناقشات بناءة على أساس هذا المبدأ.
- 52 - السيد كروكر (المملكة المتحدة): قال إن العالم بحاجة إلى منظمة قادرة على مواجهة التحديات المقبلة بفعالية وسرعة. وستظل المملكة المتحدة من المؤيدين بشدة لتعزيز الأمم المتحدة وتحقيق فعاليتها وكفاءتها. ويتطلع وفد بلده، خلال الدورة الحالية، إلى سماع المزيد عن الكيفية التي تساعد بها إصلاحات الأمين العام على تحقيق رؤيته المتمثلة في تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة وتعزيز خضوعها للمساءلة والكيفية التي تساعد بها هذه الإصلاحات على تمكين الأمم المتحدة من إحداث تغيير ملموس، بما في ذلك عن طريق تيسير تصدّ أكثر فعالية لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم.
- 53 - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للجنة، عند النظر في الميزانية السنوية الثانية للمنظمة، أن تكفل توافر موارد كافية لدى الأمم المتحدة للاضطلاع بولاياتها العديدة. ويجب أن تُستخدم هذه الموارد بدورها بكفاءة وفعالية، مع التركيز بشكل واضح على تحقيق النتائج. ومن البنود الأخرى التي قال إنها تكتسي أهمية لدى وفد بلده نظام الأمم المتحدة الموحد، والمساءلة والشفافية، والبعثات السياسية الخاصة.
- 54 - وأردف قائلاً إن الجائحة لا تزال تطرح تحديات كبيرة أمام عمل اللجنة. وخلال الجزأين الأول والثاني من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، أثبتت اللجنة أن من الممكن اختتام مفاوضات معقدة بنجاح في الوقت المحدد في ظل العمل في إطار الاجتماعات الافتراضية. ومع ذلك، فإن توصل تلك المفاوضات إلى خاتمة ناجحة ما كانت لتتحقق لولا حسن النية من جانب المندوبين الذين وافقوا على العمل من دون الاستفادة من خدمات الترجمة الشفوية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تساعد التكنولوجيا والابتكارات الجديدة على تصحيح هذه الحالة خلال الدورة الحالية.
- 55 - السيد بوبوليسيو (بيرو): قال إن اللجنة واصلت العمل طوال نقشي الجائحة، وهو ما يعكس مدى أهمية اللجنة لعمل المنظمة. وينبغي للجنة أن تواصل الاستفادة الفعالة من التكنولوجيات الجديدة. ويعلق وفد بلده أهمية كبيرة على تعدد اللغات ويحث الأمانة العامة على مواصلة إصدار الوثائق في الوقت المناسب، لتجنب التأخيرات وضمان إجراء مداوات ممتازة.
- غضون الوقت المحدد. ولئن كان للميسرين دور هام في هذا الصدد، فإن الإرادة السياسية للدول الأعضاء تشكل أيضاً أمراً بالغ الأهمية. وينبغي للأمانة العامة أن تضطلع بدورها من خلال ضمان إصدار جميع الوثائق الهامة في الوقت المناسب، تقادياً لتأخير المداوات. وعلى اللجنة أن تتخذ قراراتها بطريقة ملتزمة ومسؤولة.
- 47 - السيد مالان (بوتسوانا): قال إن وفد بلده يتفهم الحاجة إلى عقد اجتماعات افتراضية، نظراً للجائحة المستمرة. ومع ذلك، يجب بذل كل جهد ممكن لاستيعاب جميع الدول الأعضاء في الجلسات الرسمية وغير الرسمية التي تعقدها اللجنة، وذلك بضمان توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست في جميع الأوقات.
- 48 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيشارك بنشاط في مداوات اللجنة بشأن الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، ولا سيما فيما يتعلق بحساب التنمية؛ والتواصل العالمي؛ وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية.
- 49 - وأردف قائلاً إن وفد بلده سيولي اهتماماً وثيقاً أيضاً للمداوات بشأن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والبعثات السياسية الخاصة، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ ركيزة السلام والأمن، والإصلاح الإداري، والتشييد وإدارة الممتلكات، وإقامة العدل، والتقديرات المنقحة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وجدول الأنصبه المقررة، ولا سيما طلبات الإعفاء المقدّمة بموجب المادة 19 من الميثاق. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتم تناول هذه الطلبات على وجه السرعة.
- 50 - السيد كيمورا (اليابان): قال إن من البنود الهامة العديدة المعروضة على اللجنة في الدورة الحالية الميزانية البرنامجية لعام 2021، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الإداري، والبعثات السياسية الخاصة، ونظام الأمم المتحدة الموحد. وأعرب عن تأييد وفد بلده القوي للمنحى الذي اتخذته مبادرات الإصلاح التي ينفذها الأمين العام بهدف تحسين الكفاءة والمساءلة والاستجابة. وقال إنه بالنظر إلى أن الدورة الحالية هي أول دورة تُعقد بعد مرور أكثر من سنة كاملة على تنفيذ الإصلاحات، فإن وفد بلده يتطلع إلى استعراض فعالية تلك الإصلاحات، لا سيما في ضوء الجائحة المستمرة، كما يتطلع إلى تقديم توجيهات بهذا الشأن إلى الجمعية العامة.

قرار الجمعية العامة 195/74، ولكن دون جدوى. وأشار المستشار القانوني للأمم المتحدة مؤخرا إلى عدم إحراز تقدم في المحادثات مع ممثلي البلد المضيف. ويجب على الدول الأعضاء أن تضمن ألا يكون عمل الأمم المتحدة رهينة لمآرب سياسية. وينبغي للأمين العام أن يستخدم سلطاته لضمان احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ولضمان مشاركة الدول الأعضاء في أعمال المنظمة على قدم المساواة ومن دون تمييز. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي تفعيل البند 21 من اتفاق مقر الأمم المتحدة. وينبغي لرئيس اللجنة أيضاً أن يتابع هذه المسألة بالتعاون مع سلطات الأمم المتحدة المعنية.

60 - السيد ريفيرو روزاريو (كوبا): قال إن القلق يساور وفد بلده لأن معظم البنود المدرجة في برنامج عمل اللجنة لن تُعرض خلال الجلسات الرسمية. ولئن كان وفد بلده يتفهم المخاوف من تفشي مرض كوفيد-19، فإنه يعتقد أن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة كافية للتمكن من عقد اجتماعات حضورية دون تعريض المندوبين والموظفين للخطر. وأعرب عن أمل وفده في أن يتم تعديل برنامج العمل وفقاً لذلك.

61 - وأضاف قائلاً إن من المؤسف ألا يتضمن برنامج العمل عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الثمانين (A/75/11) أو تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات. فهذه الجائحة لن تؤدي إلا إلى زيادة العقبات التي تواجهها الدول النامية في الوفاء بالتزاماتها المالية. ويعلق وفد بلده أهمية كبيرة على أعمال لجنة الاشتراكات ويوافق على ضرورة منح إعفاء لجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال بموجب المادة 19 من الميثاق وعلى ضرورة استعادتها لحقها في التصويت في الجمعية العامة، لأن الظروف التي أدت إلى متأخرات تلك الدول خارجة عن إرادتها.

62 - وأردف قائلاً إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، وإن كانت تتوفر لديها الأموال والإرادة السياسية اللازمة لتسديد اشتراكاتها المالية، فإن الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على تلك الدولة يمنعها من تحويل الأموال لدفع مستحقاتها للأمم المتحدة. وذكر أن الولايات المتحدة تسيء استخدام مركزها كبلد مضيف بهدف منع جمهورية فنزويلا البوليفارية من الوفاء بالتزاماتها المالية، في انتهاك لاتفاق مقر الأمم المتحدة ومبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في الميثاق. ولئن أصدرت حكومة الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة ترخيصاً يسمح لجمهورية فنزويلا البوليفارية بدفع اشتراكاتها عن طريق اتحاد الأمم المتحدة الانتماني الفيدرالي، فإن هذا الترخيص لم يكن له أي أثر من الناحية العملية لأن جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تستطيع الوصول

56 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيولي اهتماماً وثيقاً للمداولات بشأن الميزانية البرنامجية لعام 2021. فمن الحيوي، في ضوء الركود الاقتصادي العالمي، ضمان تخصيص موارد كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وللصدي لخطر العنف المتفاقم نتيجة للجائحة. وقال إن وفد بلده سيشارك أيضاً في المناقشات المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة التي يجب أن تُعطى لها موارد مالية كافية لكي تعمل على النحو السليم. وذكر أن من بين البعثات التي تهتمه بوجه خاص بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

57 - السيد بايلي أنخيليري (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والجمهورية العربية السورية، وكوبا، فقال إنه ينبغي إعمال الحق المشروع لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاركة في أعمالها على قدم المساواة ودون تمييز. وذكر أن تطبيق البلد المضيف المنهجي للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة بطريقة تمييزية متزايدة يقوض ممارسة بعض الدول الأعضاء لحقوقها وامتيازاتها السيادية باستقلالية. ويسعى البلد المضيف إلى منع الدول الأعضاء من ممارسة حقوقها بالكامل، بما في ذلك التصويت، من خلال فرضه لقيود على سفر وتقل ممثلي الدول الأعضاء، وإصراره على نقل أفراد إحدى البعثات إلى أماكن أخرى في خضم جائحة كوفيد-19، وانتهاكه لحرمة الممتلكات الدبلوماسية، وضلوعه في طرد أعضاء البعثات الدائمة بصورة غير قانونية وتعسفية، ووضعه لعراقيل تصعب الوفاء بالتزامات المالية تجاه الأمم المتحدة.

58 - وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة تسيء استخدام مركزها كبلد مضيف، ولا سيما بتأخير إصدار التأشيرات أو حتى رفض إصدارها، وهو ما يمنع المندوبين من الوصول إلى مقر الأمم المتحدة. وأكد أن عدم إصدار تأشيرات لـ 18 مندوباً تابعاً لإحدى الدول الأعضاء أمر غير مقبول، وكذلك القرار غير المسبوق برفض منح تأشيرة لوزير خارجية. ومن غير المقبول أيضاً إصدار تأشيرات تمنع المندوبين من السفر أثناء الاضطلاع بمهمتهم في نيويورك.

59 - وأردف قائلاً إن ممارسات البلد المضيف تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، واتفاق مقر الأمم المتحدة، ولا سيما البنود 11 و 12 و 13 و 27 منه، والقواعد ذات الصلة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وقد أعربت الدول الأعضاء المتضررة مراراً عن شواغلها، بما في ذلك من خلال

البعثتين السياسيتين الخاصتين الوحيدتين في أمريكا اللاتينية، أهمية خاصة في إطار الفهم الجديد لحفظ السلام.

67 - وأردف قائلاً إن وفد بلده يؤيد الإصلاح الإداري ويأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وهو بند نقوش باستفاضة. وذكر أن من المسائل الأخرى التي تهم وفد بلده مشاريع التشييد، والتقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان، وتخطيط البرامج، ونموذج تمويل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي، ونظام الأمم المتحدة الموحد، وإقامة العدل. وختم كلمته بالقول إن وفد بلده سيسعى، في المناقشات المتعلقة بهذه المسائل وغيرها من المسائل التي ستنتظر فيها اللجنة، إلى تحقيق الانضباط في الميزانية، والاستخدام المسؤول للموارد، والشفافية والمساءلة.

68 - السيد شوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده، وإن كان يقر تماماً بالقيود والعقبات التي تفرضها جائحة كوفيد-19، فهو يأمل في ألا تؤثر الظروف غير العادية المحيطة بمناقشات اللجنة الخامسة على نوعية قراراتها. وذكر أن وفد بلده يتطلع إلى إجراء مناقشات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 والبرامج السبعة التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها خلال الدورة السنتين للجنة البرنامج والتنسيق. وأعرب عن أمل وفد بلده في ألا تتخذ القرارات المتعلقة بتمويل هذه البرامج السبعة إلا بعد موافقة الدول الأعضاء عليها.

69 - وأضاف قائلاً إن من دواعي القلق أن لجنة الاشتراكات لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن طلب الإعفاء المقدم من جمهورية فنزويلا البوليفارية بموجب المادة 19 من الميثاق. ورأى أنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم معلومات مفصلة عن العقبات التي تمنع جمهورية فنزويلا البوليفارية من تسديد متأخراتها. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن هذه المعلومات ستسمح للجنة الخامسة بالتوصل إلى استنتاج مفاده أن جمهورية فنزويلا البوليفارية لم تتمكن، على غرار جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، من دفع اشتراكاتها في الميزانية العادية بسبب ظروف خارجة عن إرادتها، وتحديدًا، بسبب جزاءات انفرادية غير مشروعة متعارضة مع الميثاق.

70 - وأردف قائلاً إن من البنود الهامة الأخرى المدرجة في برنامج العمل عمليات استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات، ونظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد، وتمويل البعثات السياسية الخاصة،

إلى مواردها المالية، إما لأنها جُمِدت من قبل مؤسسات مالية دولية أو لأن تلك المؤسسات ترفض إجراء تحويلات خوفاً من انتهاك الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة.

63 - وتابع يقول إن وفد بلده يرى لهذه الأسباب أن لجنة الاشتراكات لم تراخ بالكامل، في مداولتها بشأن طلب الإعفاء الذي قدمته جمهورية فنزويلا البوليفارية بموجب المادة 19، الحكم الوارد في تلك المادة التي تنص على أن للجمعية العامة أن تسمح لعضو ما بالتصويت إذا اقتضت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها. ولئن كانت المسألة من اختصاص لجنة العلاقات مع البلد المضيف، فإنه كان ينبغي للجنة الاشتراكات أن تضطلع بدور أكبر في ذلك وأن تجري تحليلاً أوفى لطلب الإعفاء، نظراً لأن عدم قدرة جمهورية فنزويلا البوليفارية على دفع الحد الأدنى اللازم يُعزى إلى عوامل خارجة عن إرادتها، ونظراً لأنها المرة الأولى التي يُضطر فيها البلد إلى طلب هذا الإعفاء.

64 - ومضى يقول إن سلطة اتخاذ قرار بشأن منح إعفاء هي، في نهاية المطاف، بيد الدول الأعضاء. وينبغي للدول الأعضاء، عند النظر في هذه المسألة، أن تضع الاعتبارات السياسية جانباً وأن تقوم بدلاً من ذلك باتخاذ قرار على أساس أحكام الميثاق واتفاق مقر الأمم المتحدة. ويمكن لأي دولة عضو أن تجد نفسها في المستقبل في وضع مماثل للوضع الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، لمجرد أنها تتبع أيديولوجيات مختلفة أو تمارس حقها السيادي في إقامة علاقات ثنائية مع الدول الأعضاء التي تختارها.

65 - السيد بيلاسكيس كاستيو (المكسيك): قال إن عمل اللجنة يكتسي أهمية حاسمة لسير عمل المنظمة، وينبغي للوفود أن تعمل بشكل بناء بغية التوصل إلى قرارات من شأنها أن تسهم في تنفيذ الولايات وتعزيز الإصلاحات الجارية. وأوضح أن الميزانية التي ستوافق عليها اللجنة لعام 2021 يجب أن تكون واقعية ومتوازنة لكي يتسنى تزويد الأمانة العامة بالموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ الولايات على نحو سليم، ولكن يجب أن تعكس أيضاً مبدأي التوفير والتشفيف اللذين تقتضيهما الميزنة المسؤولة.

66 - وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيولي اهتماماً كبيراً للنظر في موضوع البعثات السياسية الخاصة التي يجب أن تحصل على التمويل اللازم لتنفيذ ولاياتها الموضوعية. ورأى أن لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، باعتبارهما

والتشييد، وإدارة الممتلكات. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتضمن التقرير المرهلي الثاني عشر للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد معلومات مفصلة عن تنفيذ الطلبات والتوصيات السابقة المقدمة من الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات. وذكر أن مختلف المشاكل والتأخيرات المرتبطة بمشروع أوموجا تُعزى إلى غياب رؤية واضحة وتحليل للتكاليف والعوائد. فعندما عُرض مشروع أوموجا على الدول الأعضاء للمرة الأولى، وعدت الأمانة العامة بأن المشروع سيؤدي إلى تحقيق وفورات تبلغ حوالي مئات الملايين من الدولارات، لكن تنفيذه أدى في الواقع إلى نشوء احتياجات إضافية.

71 - وتابع قائلاً إن إصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب وفي آن واحد أمر بالغ الأهمية لتمكين الوفود من التحضير ومن ضمان الاستخدام الفعال للوقت المخصص. وأعرب عن أمل وفد الاتحاد الروسي في ألا تُدرج في المحاضر الموجزة للجلسات الرسمية لجنة البيانات الخطية التي عممتها الوفود بشأن التقارير المتعلقة ببنود جدول الأعمال التي عرضتها الأمانة العامة في شكل إلكتروني.

72 - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديل لازم.

73 - وقد تقرّر ذلك.

74 - الرئيس: اقترح تحديد يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر كموعده النهائي لتقديم الترشيحات للتعيين من أجل ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والتعيينات الأخرى، على أن تجري الانتخابات في 6 تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ليس لديها اعتراض على هذا الاقتراح.

75 - وقد تقرّر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 17:10.